# بيان صحافي صادر عن مركز الميزان لحقوق الإنسان بمناسبة يوم العمال العالمي، يطالب فيه بحماية وضمان حقوق العمال الفلسطينيين في قطاع غزة*
## ٢٠٢٣/٥/١

يصادف يوم الإثنين الأول من أيار (مايو) ٢٠٢٣، يوم العمال العالمي، وهي مناسبة سنوية يحتفي بها العالم للتضامن مع الطبقة العاملة وللتذكير بحقوقها، وتسليط الضوء على الانتهاكات التي تتعرض لها، وتنظيم حملات المناصرة والضغط لاعتماد التشريعات القانونية والقرارات التي تفضي إلى تحسين أوضاع العمال وتحقيق العدالة الاجتماعية وفق المعاهدات والقوانين الدولية.

وتتجدّد هذه المناسبة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في وقت تتراجع فيه أوضاع حقوق الإنسان، لا سيما حقوق العمال الفلسطينيين، سواء على صعيد حقهم الأصيل في العمل وفي ظروف عمل تضمن لهم كراماتهم وحقوقهم في أجور منصفة وإجازات مدفوعة، وفي تحقيق شروط الصحة والسلامة المهنية في العمل، والحق في الضمان الاجتماعي.

وفي قطاع غزة، شكل الحصار الإسرائيلي واستمرار القيود على حركة الحركة والتنقل والعدوان المتواصل، تحدياً رئيسياً لسوق العمل فيه، وأسهم ذلك في ارتفاع معدلات البطالة، وانخفاض مستوى المعيشة، واتساع رقعة الفقر.

تشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع معدلات البطالة بين الأفراد المشاركين في القوى العاملة في قطاع غزة والتي سجلت نحو (٤٥٪)، في حين وصلت نسبة الفقر إلى (٥٣٪). كما أن حوالي (٨٩٪) من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى للأجر (١,٨٨٠) شيقل.

ويواصل العديد من أرباب العمل في القطاع، حرمان الطبقة العاملة من أبسط حقوقهم العمالية، حيث أن نسبة كبيرة من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص لا يحصلون على حقوقهم في حيث الأجر المناسب، وفي مكافأة نهاية الخدمة، والإجازات السنوية مدفوعة الأجر، والإجازات المرضية مدفوعة الأجر، في ظل تواضع الرقابة الفاعلة من الجهات الرسمية، وغياب الإجراءات والسياسات الرامية الفاعلة لحماية الحقوق العمالية.

ويتعرّض عمال القطاع في دولة الاحتلال لسياسة متواصلة من التمييز العنصري والاستغلال والاضطهاد، والتمييز في الأجور بينهم وبين العمال الإسرائيليين والأجانب، وتمارس بحقهم سياسة الفصل والطرد من العمل. في حين تستمر سلطات الاحتلال في إصدار تصاريح ووثائق لعمال قطاع غزة تحت بند "احتياجات اقتصادية"، ما يجعلهم عرضة للاستغلال وتحرمهم من فرص العمل اللائق، ونتيجة الأوضاع الاقتصادية القاسية ومعدلات البطالة المرتفعة بغزة،

---

* **المصدر:** المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان
https://www.mezan.org/ar/post/45828

يضطر العمال للموافقة والقبول بالعمل في أماكن وظروف عمل خطيرة ولساعات طويلة لا تتوفر فيها معدات وأدوات الصحة والسلامة المهنية.

تمكّن مركز الميزان من تسجيل (٦) حالات لعمال من غزة قد توفوا داخل وفي محيط أماكن عملهم في إسرائيل منذ مطلع عام ٢٠٢٢، وبحجة أن هؤلاء العمال يحملون تصريح احتياجات اقتصادية يتنكر المشغل الإسرائيلي لحقوقهم، وتحُرم أسرهم من إمكانية المطالبة أو الحصول على التعويضات العمالية.

مركز الميزان لحقوق الإنسان، إذ يهنئ الطبقة العاملة في يوم العمال العالمي، فإنه يؤكد على حق كل شخص في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية تكفل له مكافأة متساوية دون أي تمييز، وفي ظل ظروف عمل تكفل السلامة والصحة والاستراحة.

يطالب مركز الميزان لحقوق الإنسان المجتمع الدولي بالتدخل لوقف الانتهاكات الإسرائيلية التي فاقمت من الأوضاع الإنسانية وأوضاع حقوق الإنسان في قطاع غزة، والممارسات التمييزية بحق العمال الفلسطينيين، وإلزامها بالوفاء بالتزاماتها الواردة في القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتوفير الحماية لهم وضمان ظروف عمل لائقة تضمن لهم ولأسرهم العيش الكريم.

ويناشد المؤسسات الدولية إلى مضاعفة جهودها وتدخلاتها التنموية ومناصرة قضايا العمال داخل الخط الأخضر، للحصول على حقوقهم، وتوفير الحماية لهم وضمان سبل العيش والعمل اللائق لهم.

ويطالب الحكومة الفلسطينية إلى اتخاذ السياسات والقرارات الرامية إلى تعزيز البيئة الاقتصادية وزيادة الاستثمار وتحسين واقع العمل في المنشآت وزيادة فرص العمل، وممارسة الدور الرقابي الفاعل في التأكد من مدى الالتزام بتطبيق أحكام قانون العمل، وتفعيل دور النقابات العمالية في الدفاع عن مصالح العمال وتمثيلهم وحماية حقوقهم.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbeirut@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثائق أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar/